من أجل فهم اقتصادي واجتماعي للزكاة

يوسف الرياحي*

قراءة في كتاب: **الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي**
المؤلفة: **الدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور**
الناشر: **المعهد العالمي للفكر الإسلامي** (فرجينيا) **والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر** (مجد) (بيروت)، الطبعة الأولى ١٩٩٣م، (٤٥٨ صحفة).

تقديم

إن الحصول على معطيات حول الخيارات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية وتطورها في القرون الأخيرة يعد من الأمور الصعبة، خاصةً إذا ما علمنا أن أغلب إنجازات العلماء ـ بعد مرحلة صدر الإسلام الأول ـ لم تكن سوى تفاسير وشروح للاجتهادات الموروثة عن المدارس الفقهية الأربعة الكبرى. فقد أصبح التشريع الإسلامي عبارة عن قوالب جامدة وجاهزة لا تراعي خصوصيات الأحداث وتغيرات المجتمع في الزمان والمكان.

ولم يبق سوى باب الزكاة ـ في كتب الفقه ـ مؤشراً مناسباً للحصول على صورة صحيحة لتطور الأحداث الاجتماعية والاقتصادية على الوجه الأخص.

فتشريع الزكاة أداة أساسية لتنشيط الاقتصاد لا يمكن أن يكون أمراً خارج إطار الزمن (Intemporel)، كما لا يمكن أن يكون منبتاً ومنفصلاً عن الواقع

---

* دكتوراه في الاقتصاد من جامعة باريس ١٠، فرنسا، ١٩٩٥.

المعيش نظراً للمهمة المنوطة بالزكاة في عملية توزيع الثروة بل وفي تكوين رأس المال نفسه.

إن تجديد الفقه وتطوير تجارب تطبيقية للشريعة الإسلامية من شأنه أن يسهم في تحقيق التنمية وعمارة الأرض وربط الواقع بالمثال.

وفي هذا الإطار تأتي قراءتنا لكتاب **الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي** للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور، الذي تتناول فيه بالبحث المحاور الآتية:

- الأسس الشرعية للزكاة والتحدي التنموي.
- الآثار التنموية للزكاة.
- الآثار التوزيعية للزكاة.

الأسس الشرعية للزكاة والتحدي التنموي

اتخذ هذا الجزء من البحث صبغة تمهيدية، إذ احتوى على عرض عام ومهم لمفهوم الزكاة وأحكامها ومصارفها من جهة، وروافد عملية التنمية في التشريع الإسلامي من جهة أخرى.

إن الزكاة تنهض بوظيفة أساسية في نظرية الاقتصاد الكلي في الإطار الإسلامي باعتبارها العبادة المالية التي تمثل مع الصلاة ـ العبادة البدنية كما تقول المؤلفة ـ برهان الإيمان وصدقه.

فهي حق الله في مال كل مسلم لا يسقط حتى بالموت. ويفترض في الأموال الزكائية شروط هي: الملك التام، والسلامة من الدين، والنماء، وبلوغ النصاب، والفضل عن الحاجات الأساسية، وحولان الحول (ص٣٤).

إن وجوب الزكاة في كل مال نام، تقديرًا أو فعلا، وتفصيل المصارف المستحقة لها، يؤكد اهتمام الإسلام بكفالة الفرد المسلم وتوفير الكفاية له إذا ما تعرض لظروف طارئة من فقر، أو دين، أو كارثة، أو انقطاع عن المال والأهل، مما يعمل على تدعيم أواصر المجتمع الإسلامي وتقوية أركانه.

فالزكاة بهذه الصفات تتدخل تدخلا أساسيا في تحديد معالم الاقتصاد الإسلامي الذي يحمل خصائص وميزات النظام العام الذي ينبثق عنه وأهمها: العقدية، والواقعية، والأخلاقية، والوسطية، والاعتدال، والتكامل والترابط.

وتعد الزكاة من أهم أعمدة النموذج الإسلامي في تحقيق عمارة الأرض، فهي تباشر مهمتها التنمويّة من خلال التأثير المزدوج في عملية الإنتاج والعلاقات التوزيعية.

وعلى ذلك فإن الزكاة تقدم حلاً مثاليًا لتمويل العملية التنموية لأن الاختيار يبدو واضحًا في استخدام الأموال النامية، فإما أن يتم تشغيلها في أوجه الاستثمار المختلفة، وإما أن تتناقص بقسط سنوي ثابت وذلك بإخراج الحقوق الشرعية المستحقة عليها.

فهل يترتب على تطبيق الزكاة ارتفاع معدلات الإنتاج القومي الإجمالي وتوجيه الأموال الفائضة عن الاستهلاك إلى الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

الفكر الإسلامي في مواجهة التحدي التنموي

قبل الوقوف على الآثار التنموية والوظيفة التوزيعية للزكاة، تقترح الكاتبة دراسة مفهومي التنمية والتوزيع في كل من الفكر الوضعي والفكر الإسلامي.

فقد شهد تاريخ الفكر الاقتصادي الحديث ظهور مذهبين اقتصاديين رئيسين هما: المذهب الرأسمالي والمذهب الاشتراكي اللذان عرفا تطبيقات متفاوتة وتجارب إنمائية مختلفة، تذكر منها الباحثة: النموذج الإنجليزي والنموذج الياباني من جهة، والنموذج السوفييتي من جهة أخرى.

ولئن قام كل من النموذج الأول والثاني على أساس المذهب الرأسمالي الذي يعتمد على مبدأ الحرية الفردية والمنافسة الحرة، حيث يحقق جهاز السوق وآلياته التوازن الاقتصادي المنشود، فإن النموذج السوفييتي بني على أساس التخطيط المركزي وملكية الدولة لأدوات الإنتاج. وعلى الرغم من هذا التقسيم

المذهبي الذي شق هذه التجارب، فقد عرفت كل تجربة منها خصوصيات طبعتها وميزتها عن البقية.

وتخلص المؤلفة إلى أن نظريات الفكر الوضعي والتجارب التنموية التي جسدتها يشوبها الكثير من النقائص والمثالب أهمها:

- انتهاج النماذج التنموية المقترحة لاستراتيجيات ذات طابع محلي وثيق الصلة بالمشكلات التي تواجه الاقتصاديات الغربية مما يجعلها غير قابلة للتطبيق والتعميم في البلدان المتخلفة.

- الفصل بين جانبي الإنتاج والتوزيع في عملية التنمية والتركيز على مضاعفة الإنتاج. وقد أدى تناول مشكلة التنمية بهذه الطريقة، في نظر الباحثة، إلى عدم نجاح العملية التنموية وعدم استقرار الاقتصاديات المتقدمة الأمر الذي يستدعي البحث عن نموذج مغاير للتنمية الاقتصادية (ص٩٧-١٨١).

نحو نموذج إسلامي للتنمية

لم يعرف الفكر الإسلامي تعبير التنمية الاقتصادية، غير أنه تضمن من المفاهيم والمصطلحات ما يدل على معنى التنمية مثل: التمكين والإحياء والعمارة.

وتعد مضامين التمكين (السيطرة والقدرة على التحكم في الطبيعة والموارد المتاحة) والإحياء (استصلاح الأراضي بصفة خاصة) أقرب تعبيرٍ عن العملية التنموية، ويعتبر مصطلح العمارة والتعمير أصدق المصطلحات ترجمة لجوهر التنمية الاقتصادية.

إن العملية التنموية بعد من أبعاد المنظومة العقدية للإسلام لما قضت به من استخلاف الله للإنسان في الأرض التي سخرها له، ولما يتطلبه واجب الخلافة من تحقيق الرخاء للأفراد والمجتمع عن طريق القيام بواجب استخدام الموارد المتاحة وإشباع حاجات الإنسان منها.

وعليه فإن عمارة الأرض فرض ديني يعني تحقيقه بعداً أساسياً من أبعاد القيام بالدين. وهي عملية مستمرة ومتصلة زمنيًا، وليست فرضًا على جيل دون آخر، وبذلك تكفل للمجتمع الإسلامي الاستقرار في ظل الظروف الأفضل للحياة الإنسانية. كما أن أهداف التنمية في المفهوم الإسلامي ليست مجرد زيادة الدخل القومي أو زيادة دخل الفرد المتوسط الذي يعتبر الهدف الأساسي للاقتصاد الوضعي، وإنما يضاف إلى ذلك تحقيق مستوى معيشي أفضل لجميع أفراد المجتمع سواء القادر أو العاجز منهم على تحصيل الكسب.

وترى الكاتبة أن التنمية في الإسلام "هي إحداث تطور حضاري شامل من خلال تفاعل متوازن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعقائدية، يؤدي إلى رفع مستوى حد الكفاية لكل أفراد المجتمع بشكل تراكمي ومستمر"، كما ترى أن هدف العملية التنموية "ذو طابع ديناميكي" (ص١١٤) يتكيف مع أوضاع المجتمع وإمكانياته ومراحل تطوره. ويتم تحقيق التنمية عن طريق استغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل والأنجع، ولا يتم ذلك إلا بتضافر كل من الإمكان البشري والإمكان المادي.

إن للعنصر البشري مكانة أساسية في تحقيق التنمية، ويتوقف عليه وحده ـ باعتباره العامل المؤثر في اقتصاديات كل أمة مثلما أشارت إلى ذلك **الأستاذة نعمت مشهور** ـ رقيّ الأمة أو تخلفُها لأن توافر الثروات الطبيعية الهائلة مع عدم توافر الإنسان الكفء لاستغلالها يكون له الأثر الضار وربما العكسي على عملية التعمير كلها (ص١٢٤).

فماذا عن وظيفة الإنسان ومكانته هذه في تحقيق التنمية في ضوء تعاليم الاقتصاد الإسلامي؟

وقد أجابت المؤلفة عن هذا السؤال في النقاط الثلاثة الآتية:

أولاً: تتميز العقيدة الإسلامية بعدم الفصل بين شؤون الفرد الدينية والدنيوية، بل إن كلاً منهما مسخر للآخر ومتكامل معه لضمان الفلاح للفرد

في كليهما معا، وهذا له أعمق الأثر في حياة الإنسان المسلم. فالعقيدة هي المحرك الأساسي لعباداته ومعاملاته، والموجه الفعال لنشاطاته الاقتصادية لما تتطلبه من جهد وتضحيات. فالعقيدة هي التي تولد عنده الرغبة في التقدم والإتقان، وهي التي تعتبر نقطة البداية لأي عمل تنموي (ص١٢٨).

ثانياً: اقتران تأصيل العقيدة الدينية في وجدان المسلم بضرورة الاضطلاع بأعباء العملية التنموية قياماً بواجب الخلافة، وهذا يفترض أن تكون الإرادة الإنسانية هي السبيل إلى توفير الإمكان الاجتماعي والحضاري وتفجير الطاقات البشرية وتوجيهها لحسن سير العملية التنموية في وجدان كل مسلم (ص١٣١).

ويكفل الإسلام للإرادة الإنسانية مقومات التعمير من خلال ما يغرسه في نفس المسلم من الإيمان بضرورة تغيير أحوال مجتمعه والانتقال به من حال التخلف إلى حال التقدم والنمو، ومن خلال ما يفرضه عليه من ضرورة التعلم والتكوين. وذلك لأن التعليم يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في تحسين كفاءة العنصر البشري وزيادة إنتاجيته، الأمر الذي يضمن شروطًا أوفر لنجاح عملية التعمير. وتقوم الزكاة هنا بوظيفة مهمة في دعم الإرادة الإنسانية من خلال تخصيصها لجزء من الأموال الزكائية للمتفرغ للعلم باعتباره أحد مستحقيها الثمانية (ص١٣٢-١٣٩).

ثالثاً: إرساء العمل بوصفه قيمةً أساسيةً في المجتمع الإسلامي ترتقي إلى مرتبة العبادة، وفي هذا ترجمة واقعية لمفهوم الاستخلاف في الأرض. ويستتبع هذا "التشريع" الاهتمام بنوعية العمل والرقي به إلى أعلى درجات الإتقان والإحسان، واتباع الأساليب المتطورة لتحسين الإنتاج، وكل ذلك من شأنه أن يسهم في تدعيم المشروع التنموي (ص١٣٩-١٤٤).

وفضلاً عن الجهد الإنساني الذي يعتبر المصدر الأساسي للكسب وحجر الزاوية للعملية التنموية، فإن للعنصر المادي الطبيعي مكانته في تحقيق عمارة

الأرض من خلال دوره في تنمية مقومات العنصر البشري ذاته ومساعدته على حسن النهوض بالجهد التنموي، إذ إن هذا العنصر هو المسرح الذي يتم فيه وبواسطته أداء المهمة التنموية وتحقيق أهدافها.

ويشتمل الإمكان المادي على الموارد الطبيعية ورأس المال الذي يعتبر ـ عند غالبية مفكري الاقتصاد ـ المكون الرئيس له. ويتطلب توفير رؤوس الأموال اللازمة ـ نقداً أو إنتاجاً ـ من المنظور الإسلامي وجود مبادئ تنظم كلا من الدخل والاستهلاك في المجتمع من خلال مجموعة متكاملة من التكاليف الإيجابية: كزيادة الإنتاج وترشيد الإنفاق الاستهلاكي، والسلبية: مثل تحريم الاكتناز وشجب الاحتكار وتحريم التعامل بالربا.

كذلك حرص التشريع الإسلامي على تنظيم أوجه المعاملات الاقتصادية المباحة، فحدد صيغ استثمار رأس المال ـ بوصفه أحد عناصر الإنتاج ـ في العملية التنموية والمتمثلة في مجموعة من العقود الشرعية. وتحكم هذه العقودَ ضوابطُ وقواعد تتيح لكل عنصر أداء مهمته التنموية وتحدد نصيب كل عنصر في عائد العملية الإنتاجية (ص١٤٨-١٦٥).

الآثار التنموية للزكاة

تقرر **الدكتورة نعمت مشهور** في هذا الصدد أن "توفير رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية من المشكلات التي تواجه الاقتصاديات الآخذة في النمو"، وأن حل هذه المشكلات عادة ما يتم إما بالاعتماد على المدخرات الوطنية أو على التمويل الخارجي (ص١٩٩). ونظراً للآثار السلبية السياسية والاقتصادية التي تنجم عن الاعتماد على التمويل الخارجي، ترى المؤلفة أن استراتيجية الاعتماد على الذات يجب أن تحظى بالمكانة الأولى في مجال الاقتصاد الإنمائي.

وهذا الموقف يفترض أن يكون الفائض الاقتصادي المحلي هو المصدر من خلال الحث على زيادة الناتج بالعمل والكسب الدائم المستمر والعمل على

ترشيد مجالات الاستهلاك كافة من ناحية، والتشجيع على الادخار وتحريم الاكتناز من ناحية أخرى.

كما نجد أن النظام المالي الإسلامي بتعدد موارده يسهم في تدعيم مقدرات التمويل المحلي. وتعتبر الزكاة موردًا تمويلياً متميزاً للعملية التنموية من حيث انتظامها ووفرة حصيلتها، مما يجعلها ضماناً لتحقيق استراتيجية الاعتماد على الذات في تمويل التنمية.

وتتجلى الآثار الإنمائية للتطبيق الأمين للزكاة من خلال تحديد آثارها المباشرة وغير المباشرة في النشاط الاقتصادي (ص٢٠٠-٢٤٠).

أ- الآثار المباشرة للزكاة في النشاط الاقتصادي:

"يعتبر مستوى النشاط الاقتصادي لمجتمع ما تعبيراً عن المرحلة التنموية التي يعيشها" (ص٢٤٣). ويعد توفير رؤوس الأموال من أهم متطلبات تحقيق التنمية الناجحة. وفي هذا المجال تقوم الزكاة بوظيفة فعالة في الارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي، وذلك بما توفره من تمويل لمختلف مجالات التنمية. وتتمثل آثارها التنموية المباشرة في محاربة الاكتناز والحث على الاستثمار والإنفاق (ص٢٤٤).

أولاً: محاربة الاكتناز: لا يقتصر أثر الزكاة على الحد من الاكتناز بمقاومة حبس المال عن التداول والانخراط في العملية الإنتاجية، وإنما يتعدى ذلك إلى معالجة ما يعرف بقضية الموارد المتربصة (waiting resources) ومعاقبة عوامل الإنتاج المهملة أو المتروكة (ص٢٥٨).

ثانياً: الحث على الاستثمار: وإذا كان تحريم الربا - أو سعر الفائدة - يجعل من عامل الربح المحدد الرئيس للاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، وإذا كانت محاربة الاكتناز هي "الوجه السلبي لأثر الزكاة على مستوى النشاط الاقتصادي" (ص٢٦٣)، فإن فرض الزكاة على رؤوس الأموال النامية يؤدي إلى الحث على الاستثمار حتى يكون إخراج الزكاة من العائد ــ الأرباح ــ لا من أصل رأس المال.

ونظراً لسرعة تناقص رأس المال المكتنز (أي المجمَّد) بفعل الزكاة، فإن الطلب على الاستثمار ـ كما تؤكد المؤلفة ـ سيستمر حتى بعد انخفاض المعدل الحدي للربح المتوقع عن الصفر، طالما أن هذا الحد السالب لا يزيد عن النسبة الإجمالية للزكاة على الأموال القابلة للنمو. وفضلاً عن ذلك فإن إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك له أثر مهم في تحسين توقعات رجال الأعمال لمستوى النشاط الاستثماري، "أي رفع الكفاية الحدية لرأس المال" (ص٢٧٧).

ثالثاً: الحث على الإنفاق: ترى **الدكتورة نعمت مشهور** أن عدم الاكتناز يعني حتمية الإنفاق. والإنفاق الذي يأمر به الإسلام هو الإنفاق في سبيل الله؛ وكل إنفاق في غير معصية، سواء كان على الاستهلاك أم على الاستثمار، هو إنفاق في سبيل الله (ص٢٨٧). كما أن تخصيص جزء من الدخل للإنفاق الاستهلاكي والصدقي (الزكاة والصدقات والكفارات..) لا يعني اقتطاعه من فرص الاستثمار وتخفيض مستوى النشاط الاقتصادي، وإنما لهذا الإنفاق أثر مهم من حيث توفير السوق اللازمة لاستهلاك منتجات الإنفاق الاستثماري. وعليه فإن ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد يؤثر سلبياً على توقعات أصحاب رؤوس الأموال ويحد من إقبالهم على الاستثمار، ويعرقل استمرار العملية التنموية.

وللزكاة، بوصفها أهم أنواع الإنفاق الصدقي في الإسلام، أثر مهم في زيادة الإنفاق الكلي بما توفره لمحدودي الدخل أو معدوميه من موارد مالية لتسديد نفقات الاستهلاك العائلي وضمان تمام الكفاية. وهكذا يكون تمويل الاستهلاك في مجتمع إسلامي يقوم بأداء الزكاة "من دخل الكفاية، وليس عن طريق الادخار السالب، كما هو الحال في الاقتصاديات غير الإسلامية".

وهذا يعني أن دالة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي تبدأ من "نقطة أعلى من الصفر، تمثل الاستهلاك عند حد الكفاية، سواء أتم الإنفاق... من دخول الأفراد أنفسهم، أم من نصيبهم المقرر في فريضة الزكاة"(ص٢٩٧-٢٩٨).

ب ـ الآثار غير المباشرة:

ركزت المؤلفة في عرضها للآثار غير المباشرة للزكاة على دراسة المتغيرات الاقتصادية التالية: التشغيل، والتقلبات الاقتصادية، ومضاعف الزكاة (Zakat multiplier).

١ـ زيادة التشغيل: يرجع اهتمام الاقتصاديات المختلفة برفع مستوى التشغيل إلى المضاعفات الخطيرة التي تتسبب فيها البطالة مثل الاضطرابات الاجتماعية، وعدم الاستقرار السياسي، وفي ذلك هدر لمورد اقتصادي أساس ـ الإمكان البشري ـ يمكن استخدامه لدعم العملية التنموية. ومن ثَمَّ فقد كره الإسلام البطالة وحث على العمل واعتبره عبادة وجهاداً في سبل الله، إذا روعيت فيه الأمانة والإتقان. ولتشريع الزكاة أثر إيجابي في رفع مستوى التشغيل من خلال التأثير في العوامل المتعلقة بكل من العرض والطلب.

كنا وقفنا في الفقرة السابقة على الدور الإنمائي لتطبيق الزكاة في مجالي الاستثمار (المستوى والاستمرارية) والإنفاق الكلي (الطلب الفعلي)؛ ونعلم ما لذلك من أثر كبير في إيجاد مواطن جديدة للشغل. وتسهم الزكاة كذلك ـ بجوار الإنفاق على طلب العلم ـ في رفع مستوى الكفاءة في العمل وتزيد من قدرة العامل على الانتقال بين فروع الإنتاج المختلفة. وفي ذلك تخفيف من البطالة ورفع للمستوى الفعلي للتشغيل. وفضلاً عن ذلك يوفر تطبيق هذه الفريضة فرصاً مباشرة للعمل من خلال سهم "العاملين عليها" وتسديد ديون "الغارمين"، وقايةً من تصفية رؤوس الأموال ومحافظة على الاستثمارات الموجودة (ص٣٠٣-٣١٣).

٢ـ حماية الاقتصاد من التقلبات: تحدث التقلبات في النشاط الاقتصادي ـ كما يرى المنظرون الاقتصاديون ـ نتيجة للتغيرات الدورية في الكفاية الحدية لرأس المال التي تتأثر بالتوقعات المتشائمة لأصحاب رؤوس الأموال، وبالتغيرات في مستوى الاستهلاك والادخار (انخفاض الميل للاستهلاك وارتفاع الميل

للادخار)، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض مستوى الاستثمار.

وقد عمل الشرع الإسلامي على وضع الأسس اللازمة لحماية اقتصاد المجتمع الإسلامي من التقلبات، وذلك بتحريم التعامل بسعر الفائدة ـ الربا ـ أساساً، وبالتطبيق الدوري المستمر للزكاة. وكنا قد أشرنا سابقاً إلى الآثار الاقتصادية لهذا التشريع: من إعادة توزيع للدخول، وتحويل المدخرات إلى استثمارات، وتحسين توقعات المستثمرين، وتوفير فرص أكثر للعمل والقيام بالاستثمارات المباشرة. وهذا يضمن للاقتصاد الإسلامي ظروفاً أكثر استقراراً وتوازناً من أي نظام اقتصادي آخر. ويتجلى ذلك في أن الزكاة تسهم في عملية "إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك، وهي تمثل الشطر الأكبر من أسهم الزكاة الثمانية، مما يكون له أثره في زيادة القوة الشرائية لهذه الفئات الكبيرة العدد، وبالتالي زيادة الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية، وزيادة الإنتاج في مختلف مجالاته مع ارتفاع مستوى التشغيل" (ص٣٢٢).

ومن ناحية أخرى، فإن "تكرار إخراج الزكاة سنوياً، أو في نهاية كل موسم زراعي، يتيح للاقتصاد الإسلامي الإفادة من هذا الأثر الإنعاشي بصفة منتظمة، مما يحميه من مضار الدورات الاقتصادية، ويقيه مخاطر التردي في أزمات الكساد الاقتصادي" (الصفحة نفسها).

٣ـ مضاعف الزكاة: يُعَرَّف المضاعِف (multiplier) بأنه نسبة التغير في الدخل القومي إلى التغير في الإنفاق، وتعتبر الزكاة من أهم مضاعفات الإنفاق الكلي في الاقتصاد الإسلامي لأن أثرها لا يقتصر على الزيادة في الاستهلاك، وإنما تواكبه زيادة في الاستثمار. ذلك لأن الآثار التراكمية لمضاعف الزكاة تسهم في تحسين التوقعات الخاصة بالربحية المستقبلية للوحدات الإنتاجية المضافة وترفع من مستوى النشاط الاقتصادي.

فمضاعف الزكاة يؤدي الوظائف الآتية:

أـ الارتفاع بمستوى النشاط الإنتاجي، سواء من حيث المصارف ذات الميل المرتفع للاستهلاك، أو من حيث المصارف ذات الطبيعة الاستثمارية، أو من خلال ما تنفقه الأجهزة الحكومية على إقامة الاستثمارات العامة.

ب ـ دعم قلة التسربات من دورة الدخل نظراً لمحلية الزكاة وتحريم الاكتناز.

جـ ـ التناسب بين قيمة المضاعف ومستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، نظراً للعلاقة العكسية بين هذه القيمة وتحقيق تمام الكفاية لأفراد المجتمع (ص٣٣١).

وبذلك نجد أن في تطبيق الزكاة ضماناً لتنمية كل من الإمكان البشري والإمكان المادي مما يساعد على تحقيق التنمية الشاملة وعمارة البلاد.

الآثار التوزيعية للزكاة

إن مشكلة الفقر والغنى "ليست فقط مشكلة نقص موارد وإنما هي أساساً مشكلة سوء توزيع الموارد المتاحة وما تدره من عائد، فضلاً عن سوء استخدامها" (ص٣٣٣). هكذا اختارت **الدكتورة نعمت مشهور** أن تعبر عن ضرورة الاهتمام بالعلاقة التبادلية بين كل من الإنتاج والتوزيع من أجل إنجاح العملية التنموية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومعالجة الاختلالات التوزيعية في الاقتصاد الإسلامي.

فقد سن التشريع الإسلامي فريضة الزكاة لتكون ضماناً لاستمرار عدالة التوزيع في المجتمع الإسلامي. فالزكاة هي أداة الاقتصاد الإسلامي الأساسية للتضييق على عوامل الإنتاج المعطلة وتحريكها في مواجهة الأزمات والطوارئ. وعليه فإن تحقيق التكافل له آثار كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي ومسيرة التنمية من خلال دعم الطلب الفعلي وكفالة العاطلين عن العمل وتوفير رؤوس الأموال (المالية والإنتاجية) والحؤول دون تصفيتها بكفالة الغارمين.

وفضلاً عن الإسهام في تكوين رأس المال البشري، وضمان أسباب الراحة النفسية والتحرر من ربقة الدَّين وإلجائه، فإن تحقيق التأمين والتضامن الاجتماعي ضروريان لتوفير الاستقرار والمناخ اللازمين لإنجاح العملية التنموية.

وقد جاء تشريع الزكاة لينهض بمهمة أساسية في تحقيق التكافل الاجتماعي المنشود. وفي الحقيقة تعتبر الزكاة أول مؤسسة مستقلة ومهيكلة للتضامن الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية، فهي تكفل كل من يتعرض لأزمة أو طارئ سواء المنكوب بأسباب اقتصادية عامة أو الغارم بدين أوالمنكوب بكارثة خاصة، وهذان صنفان لم يشملهما أي نظام للتأمين قط. وتتميز مؤسسة الزكاة التكافلية بأنها لا تقتصر على توفير حد الكفاف للمحتاج، بل تعمل على المحافظة على الحق الشرعي لكل فرد في تمام الكفاية وعلى تحقيق التكافل بين المناطق الإسلامية إذا ما وجد في الأموال التكافلية سعة.

وختاماً لهذا البحث، تؤكد المؤلفة أن الدور الإنمائي والتوزيعي للزكاة ليس مجرد موضوع لدراسةٍ نظرية غيرِ قابلةٍ للتنفيذ، بل يمثل الحل الجذري لمشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذا ما تم تطبيق هذا التشريع تطبيقاً إيمانياً وعلمياً أميناً (ص٣٤٣-٤٢٤).

آراء وملاحظات

لقد انفرد هذا الكتاب ـ خلافاً لعدد كبير من البحوث والدراسات التي تناولت النظرية العامة للاقتصاد الإسلامي ـ بتركيزه على تبيان أهمية الزكاة في تحقيق مجتمع الكفاية ودفع عملية التنمية والتعمير. فقد أسهمت هذه الدراسة في مراجعة الأطروحات التي ترجع توقف (Bloccage) عملية تراكم رأس المال في العالم الإسلامي إلى العامل الديني، وذلك من خلال إبرازها لمقومات النموذج التنموي الإسلامي وقدرة النظام المالي الإسلامي على توفير الموارد التمويلية اللازمة ـ تكوين رأس المال ـ لإنجاح العملية التنموية.

ولتدعيم هذا العمل نورد بعض الملاحظات حول منهجية البحث وبعض الأفكار التي احتواها الكتاب:

ـ جاء هذا الكتاب ثرياً بالمراجع الفقهية والعلمية التي اعتمدتها المؤلفة في صياغة هذا البحث. وكان من المستحسن أن تقدم الباحثة بعض الإحصائيات عن التجارب العديدة لفريضة الزكاة التي قامت بها البنوك الإسلامية، لما يضفيه ذلك من مصداقية علمية وواقعية على النص النظري. وعلى سبيل المثال، نسوق الجدولين التاليين رصداً للتجربة التي قام بها بنك فيصل الإسلامي بمصر.

أولا: جدول رقم (١): تركيبة الإيرادات.

نوع الإيراد	القيمة (بالجنيه المصري)	النسبة المئوية
رصيد السنة المنصرمة.	٦٣١ ٣٧١	٪ ٢٦,٦
مشاركة مساهمي البنك.	٧٣٦ ٥٣١	٪ ٣١,٠
مشاركة حسابات الاستثمار .	٦٩٠ ١١٤	٪ ٢٩,١
المشاركات الفردية.	٢١٨ ٣٥٦	٪ ٩,٢
الهبات.	١٢ ٤٧٧	٪ ٠,٥
المشاركات الصدقية[١] .	٢٥ ٢٧٩	٪ ١,١
إيرادات متنوعة.	٦٠ ١٥٨	٪ ٢,٥

ثانيا: جدول رقم (٢): تركيبة المصاريف.

المصارف	القيمة (بالجنيه المصري)	عدد المستفيدين
المساعدات الفردية	٨٠٠٦٥٠	٣٧٩٢٧ فرداً
الكوارث والإغاثة	٢٨٩ ٩٣٧	
منح طلابية	٣٢٠ ٢٧٩	١٤٦٦٨٥ طالباً
المساجد الخاصة	٢٥ ٣٥٠	
الجمعيات الإنسانية	٢٠٣ ٣١٣	٤٦ جمعيةً
المستشفيات والخدمات الصحية	٣٣٩ ٨٢٥	
المدارس القرآنية	٦٦ ٠٠٠	
مصاريف متنوعة	٢٠ ١٣٩	

[١] تمثل أرباح حسابات الاستثمار المدفوعة لصندوق الزكاة.
ـ المرجع: **التقرير السنوي لبنك فيصل الإسلامي** بمصر، ١٩٨٦.
انظر:
Algabid, Hamid: *les Banques Islamiques.* Economica, Paris,1990.

وعلى الرغم من محدودية هذه التجربة، فإنها تُعطينا فكرة وافية عن المقدرات المالية التي يمكن أن يوفرها التطبيق الواسع والمنظم لفريضة الزكاة لمواجهة التحدي التنموي في العالم الإسلامي.

لقد ساقت المؤلفة بعض النتائج ذات الأهمية الكبرى من قبيل أن "الأثر الديناميكي للزكاة في الاقتصاد الإسلامي يتمثل في زيادة الميل للاستهلاك في المدى القصير وفي زيادة الميل للادخار في المدى الطويل" (ص٣٠٠)، و"أن الزكاة تهدد رأس المال بالفناء في مدة لا تتجاوز أربعين سنة" (ص٢٥٥)، لكنها لم تبين آليات الحساب التي مكنتها من الحصول على هذه النتائج، ونعلم ما لهذا الأمر من أهمية في مثل هذه البحوث العلمية المتخصصة. ونظراً لضيق المجال فإنني سأقتصر على توضيح أثر الزكاة في التضييق على وسائل الإنتاج المعطلة، وذلك باعتماد الشكل التالي:[٢]

رأس المال المتبقي بعد دفع الزكاة: ر [م] = **مقدار رأس المال (ر) – نسبة الزكاة (ز)** ⇐ ر [م] = ر– ز.

رأس المال المتبقي في نهاية السنة الأولى: ر[م]^{١} = ر[م] × (١- ز)^{١}.

رأس المال المتبقي في نهاية السنة (ن): ر[م]^{ن} = ر[م] × (١- ز)^{ن}.

حيث:

ز= نسبة الزكاة =٢,٥٪

ن= عدد السنوات المتقضية منذ تحقق النصاب ورأس المال غير مستثمر

ونحصل من هذه المعادلة على:

$$ن = \frac{\text{لغ (رأس المال المتبقي/ مقدار رأس المال)}}{\text{لغ (١- ز)}}$$

$$\Leftarrow ن = \frac{\text{لغ (ر[م]}^{ن}\text{/ ر[م])}}{\text{لغ (٠,٩٧٥)}}$$

[٢] راجع: د. محمد منذر قحف: **الاقتصاد الإسلامي** (الكويت: دار القلم، ١٩٨١)، ص١٣٦-١٣٩.

وبذلك يمكن الحصول على جدول انحراف رأس المال غير المستثمر التالي:

ثالثا: جدول رقم (٣): بيان انحراف رأس المال غير المستثمر

عدد السنوات	نسبة انحراف رأس المال	رأس المال المتبقي
٢	٪ ٤,٥	٪ ٩٠,١٠
٥	٪ ١١,٩	٪ ٨٨,١٠
١٠	٪ ٢٣	٪ ٧٧
١٢	٪ ٦٢,٢	٪ ٧٣,٨٠
٥٠	٪ ٧١,٨	٪ ٢٨,٢٠
١٠٠	٪ ٩٢,٤	٪ ٧,٩٦

ـ حيث: نسبة انحراف رأس المال هي: (١ - ر[م]ن/ ر[م]).

صحيح أن الأثر التراكمي للزكاة على الطلب هو أثر كبير في تحسين توقعات رجال الأعمال وفي الحث على الاستثمار، كما أن الطلب على الاستثمار سيستمر في ظل أزمة كساد اقتصادي، حتى لو انخفض معدل الربح إلى حد سالب طالما أن هذا الحد لا يزيد على نسبة الزكاة الإجمالية على رأس المال غير المستثمر. ولكن في حالة انهيار متواصل لنسبة الأرباح واستمرار عوارض الأزمة، ما الإجراءات الواجب اتخاذها لحماية القدرات الإنتاجية للمنشآت الاقتصادية في القطاع الخاص ورؤوس الأموال المستثمرة من التصفية حتى يتسنى لنا إعادة توظيفها لتنشيط الحياة الاقتصادية؟

وكيف يمكن مواصلة الاستثمار مع التوقعات المتشائمة لرجال الأعمال؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة لا أشاطر **الدكتورة نعمت مشهور** قولها: "بأن التطبيق الأمين للزكاة يضمن للاقتصاد الإسلامي مساراً مستقراً متوازناً بعيداً

عن الأزمات والدورات الاقتصادية أكثر منه في اقتصاد آخر"، خاصة في العصر الحالي، وذلك للاعتبارات الآتية:

- إن تحويل المجتمعات الحالية في العالم الإسلامي إلى مجتمعات إسلامية أمينة التطبيق للتشريع الإسلامي (سياسياً واقتصادياً وثقافيا) يتطلب الكثير من الجهد والوقت ولن يتم بين عشية وضحاها.

- ضعف اقتصاديات البلدان الإسلامية، وعدم قدرتها على التخلص من التبعية الاقتصادية للغرب (كسر حلقة الاستدانة ـ التمويل الخارجي للتنمية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والحصول على التكنولوجيا الحديثة...).

- وأخيراً عدم التحكم وعدم القدرة على التأثير سياسياً و عسكرياً ـ على المدى القصير والمتوسط - في ميزان القوى الدولي السائد، الذي هو في صالح البلدان الغربية بصفة عامة والبلدان المتقدمة اقتصاديا بصفة خاصة.

لهذه الاعتبارات ولغيرها، لا يمكن تجنب حدوث تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع الإسلامي. ولذا وجب البحث عن حلول اقتصادية أخرى لدعم استقرار الاقتصاد الإسلامي وتوازنه.

وفي هذا الإطار أقترح اللجوء إلى الضغط على مستوى النصاب ـ أي ترفيعه[٣] - لدعم فاعلية مضاعف الزكاة ولتحسين التوقعات الخاصة بالربحية المستقبلية للواحدات الإنتاجية الإضافية، لأن انخفاض النصاب في الظروف غير العادية التي تتضمن أزمة كساد اقتصادية قد يؤدي إلى انسحاب جزء من عوامل الإنتاج من الدورة الاقتصادية. وهذا هو محل الخلاف مع الكاتبة التي تتمسك بمبدأ انخفاض النصاب لأنها تجد فيه "مغزى مهماً في التنظيم الاقتصادي للمجتمع الإسلامي وحثاً للطاقات الكامنة كلها حتى الصغيرة منها على المشاركة في عملية الإنتاج" (ص١٥٨-١٥٩). وهي في الوقت نفسه لا تتطرق

---

[٣] هذا الإجراء ليس غريباً في حد ذاته لكونه في ظل نمو مطرد لمستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما، وارتفاع المستوى المعيشي العام لجميع أفراد المجتمع، فإن علماء الاقتصاد سيلجؤون إلى إعادة النظر في مستوى حد الكفاية، وبالتالي في مستوى النصاب باعتبار أداء الزكاة واجباً شرعاً في كل الأحوال.

إلى معالجة الوضع الاقتصادي في ظل استمرار حالة الكساد الاقتصادي. ففي مثل هذه الحالة، أعتقد أن الترفيع في مستوى النصاب من شأنه أن يؤدي إلى النتائج الآتية:

- استعادة رجال الأعمال بطريقة غير مباشرة لنسبة من الأرباح.
- ارتفاع عدد المعفيين من دفع الزكاة.
- توسيع دائرة مستحقي الزكاة.

وفي حالة اعتماد السياسة الاقتصادية المتبعة على خيار ارتفاع الطلب الفعلي لدعم مستوى النشاط الاقتصادي، فإن استخدام الفائض المالي الناتج عن رفع مستوى النصاب في مجال الإنفاق الاستهلاكي يكون له أوفر الحظوظ في تغيير اتجاه منحنى المعدل الحدي للربح (نحو الارتفاع)، الأمر الذي يبشر بافتتاح دورة اقتصادية جديدة.

وهنا نتساءل من جهتنا عن النتائج التي يمكن أن يخلفها تعميم فكرة تعدد الأنصبة، حسب القطاعات وحسب الظروف، على مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع الإسلامي؟

- على الرغم من إخفاق جل البرامج التنموية، على اختلاف المذاهب الفكرية التي اعتمدت عليها، والتفاف أوسع فئات الأمة - في العقدين الأخيرين - حول المشروع الإسلامي البديل، وكذلك الرواج الذي ما انفكت تلقاه المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية، فإنه على الاقتصاديين الإسلاميين أن يحذروا من السقوط في المنطق التبشيري والمغالاة في الوعود للمجتمع بالجنة في الأرض من قبيل: "إذا ما تم تطبيق تشريع الزكاة"، و"في تطبيق فريضة الزكاة ضمان لتنمية كل من الإمكان المادي والإمكان البشري في توازن تام لا خلل فيه"، أو "إن تطبيق الزكاة تطبيقاً أميناً هو سبيل الخلاص للمجتمع الإسلامي من براثن التخلف بأشمل طريقة، وفي أقل وقت ممكن..." "العمل في الإسلام حق لكل فرد، وواجب على ولي الأمر أن يوفره لمن لا يجده"، وغير ذلك من

التقريرات. فأنا أشارك المؤلفة رأيها بأن المشروع الإسلامي هو الحل الأمثل لمشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، إلا أنه يجب مراعاة الأمور الآتية:

- قيام المجتمع الإسلامي: إن بين الإعلان عن تأسيس الدولة الإسلامية أو إقامة سلطة سياسية باسم الإسلام، وتمام بناء المجتمع الإسلامي أشواطاً كثيرة لا بد من قطعها، لأنه في ظل الأوضاع الراهنة للعالم الإسلامي (حالة التلوث الفكري والثقافي للإنسان المسلم وغربة الإنسان الاقتصادي [l'agent économique] - منتجاً ومستهلكاً- عن أسس الاقتصاد الإسلامي وفلسفته، وحالة الصغار الحضاري التي تعيشها المجتمعات الإسلامية)، فإن عملية "الإفراغ والملء" الثانية تتطلب الكثير من الجهد والمجاهدة والمعاناة وسعة من الوقت والمال.

٢- مرحلية التنمية: لا يتوقف تحقيق التنمية الشاملة وإعمار الأرض على توفير الموارد التمويلية اللازمة فقط، بل يتطلب مراعاة بعض العوامل الموضوعية الأخرى ومنها:

أ- تنطوي العملية التنموية على عدة مراحل، وذلك اعتباراً لدرجة النمو الاقتصادي، وحاجات المجتمع الاقتصادية، وتوافر الموارد اللازمة. وهنا لا بدّ أن تنهض مرونة الفقه الإسلامي بمهمة أساسية في إنجاح عملية التنمية بترتيب الأولويات وتبني الحلول المناسبة للمرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد (بالضغط على مستوى النصاب أو اعتماد السياسات التوزيعية المناسبة لإيرادات الزكاة لدعم الإنفاق الاستهلاكي أو للحث على الاستثمار الموجه، أو لدعم المشروعات الفردية..) وإيجاد التشريعات الضرورية لذلك.

ب - الاستكبار العالمي: على الرغم من تردي الأوضاع الاقتصادية الراهنة في المجتمعات الإسلامية، فإن القوى المتحكمة في الاقتصاد العالمي لن تسمح بإعادة تقسيم مناطق النفوذ في العالم الإسلامي وتغيير مراكز القوى المتحكمة

فيه، وإن كان مقابلُ ذلك إعادةَ توزيع الثروة في صالح الشعوب؛ ولن تقبل تلك القوى بالتفريط في "مصالحها الحيوية" في المنطقة وفي القدرة الاستيعابية الكبرى للسوق الإسلامية. وهذا الوضع يولد عوائق كبيرة أمام المشروع التنموي الإسلامي، حيث يصبح التحكم في النتائج غير مضمون مهما تحقق "التطبيق الأمين" وتوافرت الموارد التمويلية اللازمة والجهد المناسب لتوظيفها. وهي مشكلات يصعب تجاوزها في مدة قصيرة من الوقت وفي ظل التشرذم السياسي والغربة العقائدية للعالم الإسلامي.

ختاماً، يبقى هذا الكتاب واحداً من الإسهامات المتميزة التي سعت لبناء النظرية الكلية للاقصاد الإسلامي. فهو أوّل بحث اقتصادي مختص ناقش البعد الاقتصادي والاجتماعي لتشريع الزكاة وأثره في تنشيط عملية تكوين رأس المال، مما يثير بإلحاح تجارب تطبيقية على مستوى الدول. وهذا هو التحدي المستقبلي لكل باحث في الاقتصاد الإسلامي حتى نقف على نتائج تلك التجارب المنشودة وآثارها.